

18-129

الجمهورية اللبنانية

المجلس العلي

رقم الدعوى : ٢٠١٢/١/٢٦

رقم الملف : ٢٦

رقم القرار : ٢٠١٤

تاريخ القرار : ٢٠١٤/١٢/٥٠

الجهة المدعية:

١- الحق العام

الإطناء:

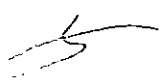

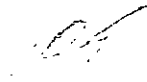

١. طعان عيسى العلي

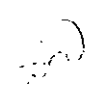

٢. احمد حوران العلي

٣. محمد محمود سيف

٤. محمود عبد القادر تامر

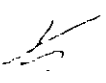

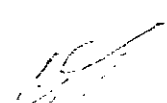
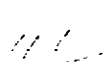

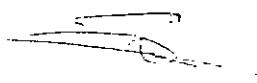
٥. ناصر عبد القادر تامر

٦. محمد رياض الأيوبي

٧. خالد رياض الأيوبي

   2   

حكـم

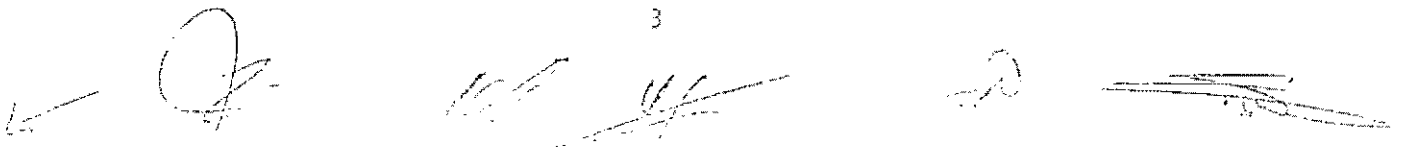
باسم الشعب اللبناني

إن المجلس العدلي، المؤلف من القاضي انطوني عيسى الخوري رئيساً بالإنابة، والقضاة الأعضاء
جوزف سماحة وبركان سعد وثمان فواز وناهدة خداج؛

لدى التدقيق والمذاكرة،

و بعد الاطلاع على:

١. المرسوم رقم/١٥٤/ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤، الذي أحال على هذا المجلس قضية الاعتداء على امن الدولة الداخلي الحاصل بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٧، في منطقة نهر البارد، والتي اسفر عنها مقتل وجرح عدد من العسكريين والمدنيين، وما يتفرع عنها، وجميع الأشخاص الذين اشتركوا أو حرضوا أو تدخلوا فيها بأي صفة كانت؛
٢. قرار وزير العدل رقم /٩٠٧/ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢، والقاضي بتعيين القاضي السيد عثمان عويدات محققاً عدلياً في القضية؛
٣. قرار الاتهام الصادر عن المحقق العدلي المذكور تاريخ ٢٠١٢/٧/١٩،
٤. القرار الصادر عن المجلس العدلي في ٧/٦/٢٠١٣ والقاضي بتفريق هذه الدعوى وبتفريعها الى ثلاثين ملفاً، وذلك تسهيلاً للفصل فيها، وقد حمل الملف الحاضر الرقم ٢٦.
٥. القرار الصادر عن المجلس العدلي في ٢١/٣/٢٠١٤ والقاضي بفتح المحاكمة ودعوة الظنينين محمود عبد القادر تامر وناصر عبد القادر تامر الى المحاكمة، لتكثيماً من معارضة حق الدفاع فيها،



تبين انه بموجب قرار الانهاء تاريخ ٢٠١٢/٧/١٩، ورقة ادعاء الشواذ العامة التمييزية امام المجلس العدلي رقم ٢٠٠٧/٤ تاريخ ٢٠١٢/٩/٢٥، استند إلى الأخطاء:

١- طعان عيسى العلي، والدته بزية، مواليد ١٩٦٧، رقم السجل ١١٨٤ وادي خالد، لبناني،

أوقف رجاءاً بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧، واخلي سبيله بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢.

٢- احمد دوران العلي، والدته عليا، مواليد ١٩٧٩، سجل ٦٣ وادي خالد، لبناني،

أوقف رجاءاً بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧، واخلي سبيله بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢.

٣- محمد محمود سيف، والدته حديدة عرف، مواليد ١٩٥٩، سجل ٤٢ وادي نخلة، خريجاتا، لبناني،

"ملقب ابو احمد" أوقف رجاءاً بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١، واخلي سبيله بتاريخ ٢٠١١/٨/٩،

٤- محمود عبد القادر تامر، والدته سميحة الحجة، سجل ٣٢٠ المنية مواليد ١٩٦٦، بحنين، لبناني،

أوقف رجاءاً بتاريخ ٢٠٠٨/١/٧، واخلي سبيله بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٣،

٥- ناصر عبد القادر تامر، والدته سميحة الحجة، مواليد ١٩٧١، سجل ٣٢٠ المنية، بحنين، لبناني،

أوقف رجاءاً بتاريخ ٢٠٠٨/١/٧، واخلي سبيله بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٣،

٦- محمد رياض الايوبي، والدته خالدية، مواليد ١٩٧٥، رقم السجل ٦٥/ددة، لبناني،

ترك في ٢٠٠٨/١/٧،

٧- خالد رياض الايوبي، والدته خالدية، مواليد ١٩٧٢، رقم السجل ٦٥/ددة، لبناني،

ترك في ٢٠٠٨/١/١٧،

أنهم في مخيم نهر البارد - لبنان الشمالي و خارجه، و في تاريخ نه بمر طيه الزمن، أتمدوا على
تخبئة الأشخاص، الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ عقوبات .

و بنتيجة المحاكمة العلنية:

تبين انه حضر كل من الاطناء طعان عيسى العلي، وأحمد حوران العلي، ومحمد محمود سيف،
ومحمود عبد القادر تامر، وناصر عبد القادر تامر، ومحمد رياض الايوبي، وخالد رياض الايوبي،
وانه بعد تلاوة القرار الاتهامي، وإدعاء النيابة العامة التمييزية، والتحقيقات الأولية والإستنتاجية والأوراق
كافة ووضعها قيد المناقشة العلنية، ترفع ممثل النيابة العامة التمييزية طالباً تطبيق سداد الادعاء فيما خص
هذا الملف المتفرع عن الملف الاساسي لجهة جرم التخبئة بحق الاطناء، كما طلب انزال اشد العقوبات في
حق الاطناء؛

وترفع المحامي فواز زكريا عن الظنينين طعان العلي واحمد العلي فأوضح أنه تربطهما بالمدعو احمد
مرعي علاقة قرابة، وان هذا الاخير كان طالباً جامعياً ولم يكن احد في المنطقة يشك في سلوكه وتصرفاته،
او يعلم انه مطلوب للعدالة، وبالتالي فإن عناصر جرم المادة ٢٢٢ عقوبات منتفية لجهة العلم، مما يوجب
كف التعقبات عن موكلية، واستطراداً طلب منحهما الاسباب التخفيفية واكثر استطراداً، الاكتفاء بمدة
التوقيف؛

كما ترفع المحامي وليد المصري عن كل من الظنينين محمود عبد القادر تامر و ناصر عبد القادر
تامر وطلب بالنتيجة اعلان براءتهما من الجرم المنسوب اليهما لانتفاء الجرم الجزائي بحقيهما وعدم الثبوت
ولانتفاء النية الجرمية، واستطراداً للشك ولعدم كفاية الدليل، واكثر استطراداً منحهما اوسع الاسباب التخفيفية
نظرا لاوضاعهما الاجتماعية ونكونهما ربي اسرة مؤلفة من خمسة اولاد لكل منهما، علما ان الظنينين لا
يعلمان ان المتهم ناصر اسماعيل ينتمي الى تنظيم فتح الاسلام ومطلوب للقضاء اللبناني،

وتراجع المحامس اطوار نعمة عن الظنين محمد الاربوبي وخالد الاربوبي وطلب بالنتيجة كتب التفتحات
عن موكله لعدم توافر اركان الجريمة الممندة اليه،

كما تراجع المحامي هاشم الاربوبي عن الظنين محمد محمود سيف، مؤكداً على ما تراجع به سابقاً
الاستاذ صبلوح لجبة الدفع الشكني عن موكله، وطلب بالنتيجة اعلان براءة موكله لعدم ارتكابه الافعال
المنسوبة اليه، واقبله لانقضاء النية الجرمية ، واستطراداً اعلان براءته لعدم كفاية الدليل والا للشك، واكثر
استطراداً منحه اوسع الاسباب التخفيفية،

واعطي الكلام الاخير لكل من الاطناء انداصرون، فطلب الجميع البراءة.

بناء عليه

اولاً : في الوقائع:

تبين ان الظنين طعان عيسى العلي هو من الميربين، وان المدعو احمد مرعي هو ابن خاله، اذ اننى
لدى استجوابه من قبل شعبة المعلومات، ان علاقته باولاد خاله احمد ومحمد مرعي عادية، وانه لا يعلم شيئاً
عن فتح الاسلام، ولا يعلم ان احمد مرعي منتم الى اي تنظيم، وان الاخير لم يقم بتتيريب اشخاص من
سوريا، واكد ان شقيقه محمد العلي طلب منه تخيئة حقيبة في الحقل، حائدة لاحد مرعي، وانه لا يعلم سبب
تخيئتها، ولا يعرف محتوياتها ولم يقم بفتحها؛ وتبين من افادة المدعو محمد عيسى العلي، ان احمد مرعي
اتصل به ليل ٢٠/٥/٢٠٠٧ وطلب منه ملاقاته كونه يريد العميت عندهم، فتوجه محمد عيسى العلي مع
والده، واحضرا احد مرعي الى المنزل، حيث بات الاخير ليلته ، وفي اليوم التالي خرج احد مرعي من
منزل والده، وترك وراءه حقيبة صغيرة بعدما صرح انها تحوي على جواز سفر عائده، وزجاجة عطر وحدة
تنظيف اسنان؛

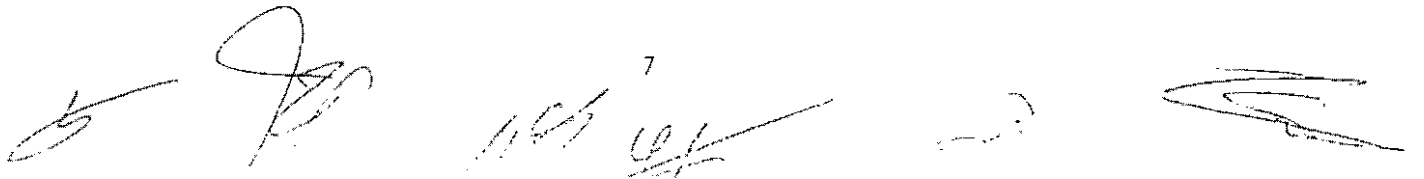
وانكر الظنين طعان عيسى العلي ما نسب اليه امام قاضي التحقيق العسكري. وصرح انه يؤيد اذنته
امام شعبة المعلومات في المحضر رقم ٢٤٦/٢٠٢ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢، وانه يعمل في الزراعة. كما يعمل

بتحريك المازوت من سوريا الى لبنان، وان علاقته بخله سليمان مرعي هي علاقة عادية وعلاقة قُربى، وكذلك الحال مع عائلته، وانه لم يطلب منه اهداً بتحريك اشخاص من سوريا الى لبنان والعكس، وانه قام بتخينة حقيية عائدة لابن خاله احمد مرعي في حقل قمح مجاور لمنزله بعدما سلمه اياها شقيقه محمد وطلب اخفاءها، وقد علم من الاخير ان في داخلها اغراضاً خاصة بابن خاله احمد مرعي، وانه لم يفتحها ولم يعرف ماذا تحتوي، كما انه لم يعلم ان ابني خاله محمد واحمد مرعي مسؤولان في تنظيم فتح الاسلام،

ولدى استجواب الظنين طعان عيسى العلي، من قبل المحقق العدلي، انكر ما نسب اليه وادلى انه لا علاقة له بتنظيم فتح الاسلام، وان كل ما في الامر ان شقيقه محمد العلي طلب منه تخينة حقيية عائدة لابن خاله احمد مرعي،

وانكر الظنين طعان عيسى العلي امام المجلس العدلي، ما نسب اليه، واوضح ان احمد ومحمد مرعي هما ابنا خاله وعلاقته بعيدة معهما، ويراهما بشكل قابل، ولم يكن يجتمع معهما ولا يعرف شيئاً عن انتماءاتهما السياسية، وبالتحديد عن انتمائهما الى تنظيم فتح الاسلام، واكد انه لم يقم بتحريك اشخاص من سوريا الى لبنان، والعكس، وزاد انه بعد القاء القبض على احمد مرعي، كانت له حقيية عند اهله في البيت، فقام برمي الحقيية العائدة له قرب المنزل، وهي تحتوي على اغراض خاصة له، وذلك خوفاً من ان يلحق به أي ضرر نتيجة وجود الحقيية في المنزل، وان احمد مرعي حضر لليلة واحدة للبيت، وترك الحقيية وذهب، وانه لم يره، كونه بات في منزل أهله،

وتبين من استجواب الظنين احمد حوران العلي من قبل شعبة المعلومات، ان علاقته عادية مع آل مرعي، كونهم اقربائه، وادلى انه بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١ كان في منزله المجاور لمنزل عمه عيسى العلي، حيث حضر ابنه المدعو محمد العلي، وطلب منه ان ينقل احمد مرعي بواسطة الفان الذي يملكه، فصعد احمد مرعي في الفان في الخلف، وكان يلبس نظارات سوداء وقبعة، وقام بنقله بصحبة عبد المعين العلي الى بلدة اكروم، وأن احمد مرعي كان خلال الطريق يقرأ بعض الاوراق، كما اتصل بشخص غرب اسمه "ببر طححة"، وسمعه يقول "انا شو بدني اعمل بحالي، انا بسوريا مطلوب"، وصرح احمد مرعي لينا بعدها انه "بننا نحتر طرابلس بعد يومين، ورج تشوفني على شاشات التلفزيون"، وبعدها نزل احمد مرعي، وقام عبد المعين العلي بتوقيف سيارة بيك اب محملة بمادة المازوت، واضاف انه لم يكن يعلم بانتماءات احمد



مرعي الحزبية، وتبين من افادة المدعي محمد عيسى العلي، ان احمد مرعي اتصل برأيه ظلياً لهبيت عنده، كونه مطلوب في سوريا بموضوع دعوى ايشاعة منقولة بالسيارات، وفي اليوم التالي علم هو ووالده ان احمد مرعي له علاقة بالاحداث الحاصلة في نهر البارد، مرتبط بفتح الاسلام، نطلياً منه مغادرة المنزل، الا ان احمد مرعي طلب منهما نقيه الى البقاع، فقام بنقله بالاشترك مع احمد حوران العلي الى بلدة اكروم، ومنها توجه احمد مرعي الى البقاع بعدما أمنا له ذلك بواسطة سيارة بيك اب ؛

وانكر احمد حوران العلي امام قاضي التحقيق العسكري، ما نسب اليه، وايد الافادة التي ادلى بها في التحقيق رقم ٣٠٢/٢٤٦ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢ ، وصرح ان احمد مرعي هو ابن عمه ولا علاقة بينهما سوى علاقة اقربى، وانه لم يقدم على اخفاء احمد مرعي، لما قام بنقله برفقة ابن عمه عبد المنين العلي بناء لطلب ابن عمه محمد عيسى العلي من بلدة البخيرة الى بلدة اكروم، ومنها توجه الى البقاع بعدما أمنا له ذلك بواسطة سيارة بيك اب، وانه أثناء الطرود اتصل احمد مرعي بشخص لا يعرفه وطلب منه معلومات تتعلق بوضع، وصرح احمد مرعي "انني بدأت اطاراس، وبعد يومين راح تشوفوني على التلفزيون؛"

ونفى احمد حوران العلي امام المحقق العدلي ما نسب اليه، وصرح انه يركز الافادة التي ادلى بها خلال التحقيق الاولي وأمام القاضي العسكري، واذاف انه هو من كان يقود القان الذي اقل احمد مرعي الى اكروم حيث اسنقل الاخير سيارة نقل مازوت،

ولدى استجواب الظنين احمد حوران العلي من قبل المجلس العدلي، انكر ما نسب اليه وصرح انه يزيد افادته الاولية واذادته الاستطاقية، وادلى ان احمد مرعي هو ابن عمته وان محمد العلي هو ابن عمه، وان لديه قان، ومنزله قريب من منزل محمد العلي، وانه نتيجة الصدفة، شاهد احمد مرعي، فطلب منه الاخير ان ينقله من بيت محمد العلي الى الطريق العام لأن المنطقة خالية من السيارات، وقد ركب في سيارته وأوصله الى الطريق العام، ولم يتقاض منه اي اجر، واذاف انه لم يكن يعرف ان احمد مرعي ارتكب جرائم وانه كان مطلوباً،

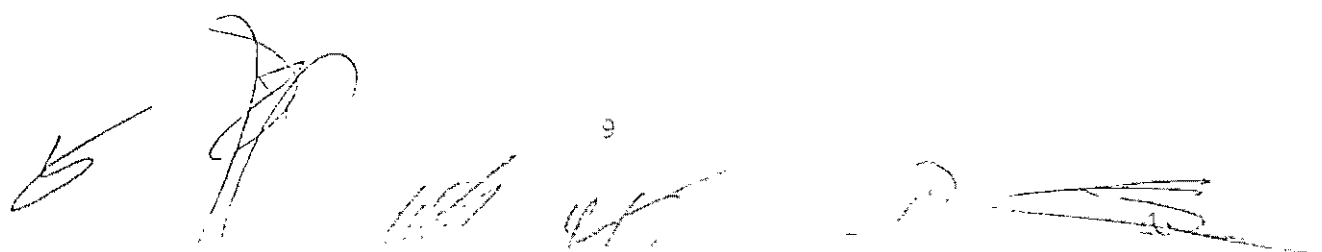
وبين من تتخلفات أو الظننين محمد محمود سيف بانيو حسن ، وقد اتى سد الشرطة العسكرية بأن ما ورد في افادة خالد سيف هو صحيح ، اذا ان الاخير هو ابن خالته، وهو معه في حزب التحرير الاسلامي، وانه خلال شهر رمضان من العام ٢٠٠٧ واثناء وجوده في منزله في بلدة عدوة ، حضر اليه بصورة مفاجئة الشيخ خالد سيف وكان على عجلة، واعلمه ان لا يرتعب كون هناك مجموعة من الاشخاص من فتح الاسلام فروا من مخيم نهر البارد سيهرون امام منزله برفقة المدعو عبد الحميد سيف، وقد حصل ذلك بالفعل، وان هؤلاء الاشخاص دخلوا بعد مرورهم امام منزله، الى بيتان، فطلب منه خالد سيف تأمين سحور لهم وان يرأب الطريق كي لا ينتضح ابرهم، ثم خرجوا الى منزل عبد الحميد سيف.

ولدى استجواب محمد محمود سيف، من قبل المحقق العدلي، انكر ما نسب اليه، وادى انه لا يعلم شيئا، وكرر الازادة التي ادلى بها خلال التحقيق الاولي، وافاد انه ينتمي الى حزب التحرير الاسلامي، وان خالد سيف طلب منه، بعدما اتى الى منزله، ابراء وا طعام مجموعة سوف، يأتي ابراء، وان الاخير جاءه بائسائس لا يعرفهم الى منزله ، وانكر ان يكون قاطنا من زوجته اعداد السحور لبعض المسلحين،

ونفى محمد محمود سيف امام المجلس العدلي، ما نسب اليه، وأكد أن لا علاقة له بتخبئة اي شخص، اضاف انه وقد صدر حكم عن المجلس العدلي اعلن براءته بانواع ذاتها بموجب الملف الحاضر، وانكر معرفته بحمزة القاسم، ونفى ابواء احد، وانه يعرف الشيخ خالد سيف الذي زار، وجاء عبد الحميد سيف وطلب منه طعاما كي يأكل، فاعلمه ان الطعام في المطبخ؛

ولدى استجواب الظننين محمود عب القادر تاسر من قبل المحقق العدلي، اعترف بمساعدة ناصر اسماعيل وفادي عادل خالد على التوازي والاختباء خارج مخيم نهر البارد، وانه يعرف المدعو ناصر اسماعيل منذ ٢٥ سنة كونه جاره في السكن، ولديه محل لتصليح الدراجات في مخيم نهر البارد، اما المدعو فادي عادل خالد فلا يعرفه، وانه لم ير ناصر اسماعيل منذ اربع او خمس سنوات، الا ان الاخير كان يبحث عنه، فذهب الى منزل شقيقه ناصر تاسر طالبا عنوان منزله، فأرشده اليه، وانكر ما جاء في افادة ناصر اسماعيل لجنية نكته بواسطة سيارة بيضاء اللون وبقيادة شقيقه.

9



ولدى استجواب الظنين محمود عبد القادر تامر من قبل المجلس العدلي، انكر كل ما نسب اليه وايد
اذاًه السابقة، وأنه يعرف ناصر اسماعيل وفادي خالد ، وأنه بعد انتهاء معارك نهر البارد بحوالي
شهرين او ثلاثة طرق باب منزله في منتصف الليل، ففتحه، فوجد كل من ناصر اسماعيل وفادي خالد
خالد ومكثا في شقته حوالي ١٥ دقيقة وطلباً منه ان يوصلهما الى مخيم البداوي ، الا انه رفض فنادرا
المكان، واكد انه لم يسات المتيمين ناصر اسماعيل وفادي خالد علي التواري خارج مخيم نهر
البارد، وأنه لم يكن يعلم انهما ينتهيان الى تنظيم فتح الاسلام،

والى الظنين ناصر عبد القادر تامر امام المحقق العدلي، بأنه ينكر ما نسب اليه، وأنه لا يعرف
ناصر اسماعيل وفادي خالد، وأنه وفي احد الايام، كان قائماً في منزله عندما طرق ناصر اسماعيل بابه
وسأله عن عنوان منزل شقيقه محمود، فقام بإعطائه العنوان وارساله اليه، وأنه لم يسأل ناصر اسماعيل عن
سبب سؤاله عن شقيقه محمود تامر؛ وتبين من افاد المدعو فادي خالد، انه اثناء المواجهه في نهر
البارد بقي في المخيم هو وناصر اسماعيل وحسام خايل وربييع سعيد ومُنير احمد، ثم افترق هو
وناصر اسماعيل عن الآخرين، وخرجا من المخيم في ١٥-٩-٢٠٠٧ من البحر باتجاه بلدة بحنين، ورجعا،
ثم عادا وخرجا مرة ثانية في ٢٩-٩-٢٠٠٧ في مجرى النهر - قرن لبنان الاخضر، الى ان هربوا للظنين
محمود عبد القادر تامر من المنية الى الباراد بسيارة فان، ولحق بهم شقيقه ناصر عبد القادر تامر بسيارة
الى منزل حناته؛ كما افاد المدعو ناصر اسماعيل، ان محمود وناصر عبد القادر تامر ساعداه على
الهرب، وأنه ورطهما بذهابه اليهما، وان احدهما اقله بسيارة افان، بينما قام الثاني باللحاق بيما ؛

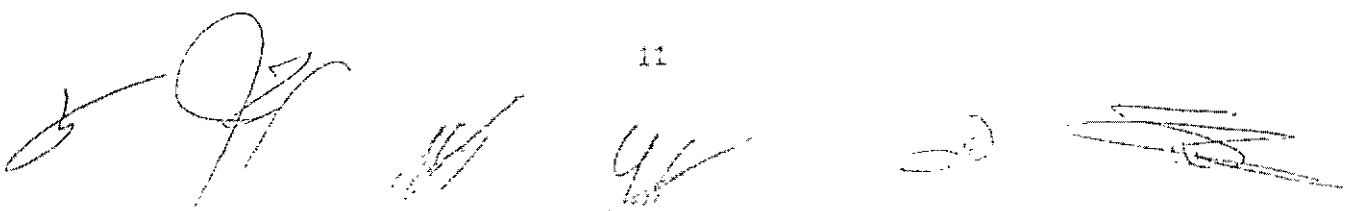
ولدى استجواب الظنين ناصر عبد القادر تامر من قبل المجلس العدلي، انكر كل ما نسب اليه وايد
اذاًه السابقة وافاد انه لا يعرف المتيمين ناصر اسماعيل وفادي خالد، كما انكر ان يكون شقيقه محمود
تامر قد اقدم على تهريب ناصر اسماعيل وفادي خالد من المنية الى الباراد وأنه لم يفهم باللحاق بهم بسيارته،

ولدى استجواب الظنين محمد رياض الايوبي، من قبل المحقق العدلي، انكر ما نسب اليه وصرح انه
كان يرحى الماعز في واد بين القلمون ودد، فشاهد مجرعة مسلحة مؤلفة من عدة اشخاص، علم فيما بعد
بأن عددهم ستة، وان هؤلاء الاشخاص هددوه بعدم الاقتراب وعدم فضح سرهم؛ وطلبوا منه المساعدة لجية
تأمين السائل والعشرب، فأمّن لهم ذلك، و قام بتقسيم من الوادي الذي وجدهم فيه الى المكان الذي قتلوا فيه

فيما بعد من قبل الجيش، وأضاف انه اخبر المشد مروان الايوبي ما حصل معه من اليوم الاول بعدما قصده مع ابن خاله عمر الايوبي، فطلب منه التقدم، التوية في التعاطي ومراقبة المجموعة وعدم اخبار احد، فبقي على هذا المنوال لمدة ثلاثة اسابيع، حيث كان يتردد على المجموعة في مخبأها طران تلك الفترة، ويزودهم بالأكل والماء بناء لطلب الضابط المذكور، وانه في احد المرات قصده احد الضباط ليرشده الى مكان المجموعة لمداومتهم، الا انه رفض كونه يتعاطى مع ضابط في مديرية قوى الامن الداخلي، وأضاف ان المقدم مروان الايوبي زوّده بزجاجة منوم، حيث قام بخلطها مع الحليب والشاي كي يشربها المقاتلون.

وانكر الظنين معتد رياض الايوبي كل ما نسب اليه امام المجلس العدلي، واذاد انه كان يزعم الماشية فشاهد جماعة شاكر العبسي من داخل جب سنديان وكان عندهم ستة اشخاص مسلحين، اقدمهم عراقي وثلاث سعوديين وعرف ان اقدمهم يدعى ابو بكر اي وليد البستاني، وكان قد سبق ان قال له المقدم ايوبي ان يكشف احيار هذه المجموعة للجيش اللبناني، لذلك قدم لهم الطعام والماء بالاتفاق مع الجيش كي يستدرجهم ويعرف اخبارهم، وانه قام بنقل المجموعة الى حرج مكشوف، وانه قام بدس منوم في الشاي والحليب الذي سلمه اياه العقيد محفوظ وقدمت هذه المشروبات الى العصابة ليتمكن الجيش من القبض عليهم وهم نياماً، واكد انه قام بذلك تبعاً لاوامر العقيد الايوبي والعقيد محفوظ،

ولدى استجواب الظنين خالد رياض الايوبي، من قبل المحقق العدلي، انكر ما نسب اليه، رادلي ان شقيقه محمد رياض الايوبي هو من شاهد المسلحين ولم يخبره بالامر الا بعد ثلاثة ايام من قيام الجيش بقتلهم، كون المقدم ايوبي طلب منه ذلك؛ وتبين من افادة المدعو وليد البستاني انه مع بدء الاحداث في مخيم نهر البارد، كان مع كل من ابو بكر السعودي وابو احمد العراقي والسعوديين الثلاثة الذين يحملون القاب "مشعل" و"محمد" و"تاييف"، واشتبكوا مع الجيش في منطقة البلمند، تركوا الرانج روفر الذين كانوا يستغلونه وتوجهوا سيراً على الاقدام باتجاه وادٍ قريب، حيث قاموا بالمشي ومن ثم التبيت هناك بين الاشجار، وبعد عدة ايام صدف مرور راع يدعى محمد الايوبي مع قطيعه، فطلبوا منه تأمين الماء والطعام لهم، ففعل واعطوه بعض المبالغ المائية، كما حضر ليلاً اليهم الراعي المذكور محمد الايوبي وشقيقه الاكبر



١٨- من الايوبى ورميها وعضو المجلس وعضو المجلس قد سجدت الايوبى بشيخه لى مغارة لى وكان لى، حيث كانا و ذلك لمدة اربعين، وبعدها انتقلوا الى مغارة اخرى تبعد حوالي الثلاثمائة متر.

وانكر الظنين خالد رياض الايوبى، كل ما نسب اليه امام المجلس العلى، وايد افادته السابقة، وانكر ان يكون قد امن الهمز لاشخاص مسلحين فارين من الاشتباكات الحاصلة مع الجيش اللبناني، كما انكر ان يكون قد علم ان اخاه الظنين محمد الايوبى قد اقدم على تأمين الاكل والماء للمسلحين الفارين،

ثانياً: في الأدلة: زادت هذه الدلائل:

١. بالادعاء العام،

٢. باعتراقات، الأطناء الصريحة منيا والمؤولة.

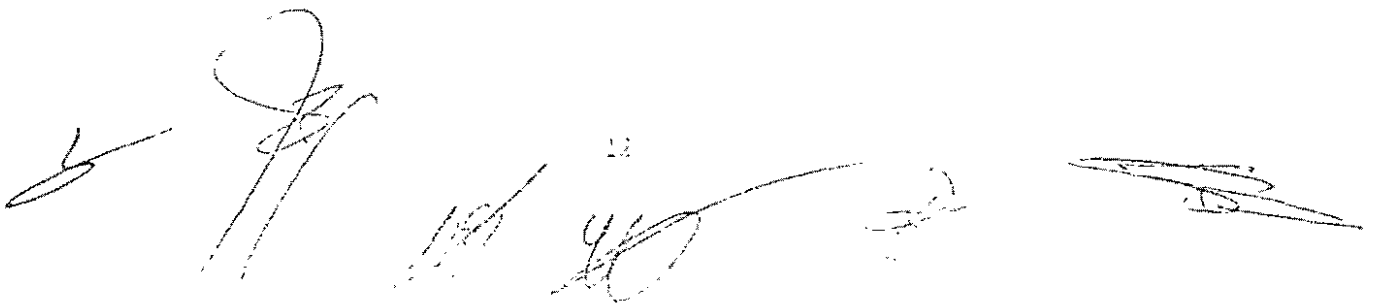
٣. بمدلول التحقيقات الأولية والابتدائية،

٤. بتقاطع الافادات الواردة في التحقيقات،

٥. و بمجمل اوراق التحقيق؛

ثالثاً: في الدفع الشكلى:

حيث ان الظنين محمد محمود سيف قد تقدم بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٠ بدفع شكلى انلى بموجبيه انه لرحق ثلاث مرات عن الاعمال المنسوبة اليه في الملف الحالى، الاولى منعت عنه المحاكمة لسبق الادعاء، والثانية اطنت براءته في ملف القل، والآن يمثل للمرة الثالثة بسبب الفعل عينه، في حين ان اسباب البراءة مكتملة، وطالب قبول الدفع الشكلى لعله قوة القضية المحكوم بها؛



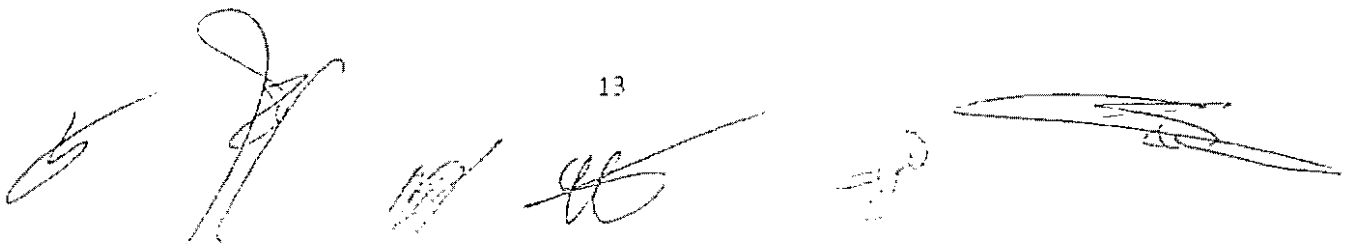
وحيث ان المجلس العدلي قرر بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٠ ضد ادعى التخلي الففده من الظنين محمد محمود سيف للاساس؛

وحيث ان الدفع بقوة القضية المحكوم فيها يفترض وحدة في الأشخاص والسبب والموضوع بين الدعوى المحكوم بها سابقاً وبين الدعوى موضوع الملاحقة من جديد، فإذا كان صدر حكم مبرم في دعوى جزائية، فلا تجوز الملاحقة بالفعل عنه مرة أخرى،

وحيث انه يتبين ان المجلس العدلي قد اصدر حكماً في ملف متفجرة التل تحت رقم ٢٠١٣/١ ، تاريخ ٢٠١٣/٨/٥ ، قضى بموجبه ببراءة الظنين محمد محمود سيف من جرم التخبئة ، حيث جاء فيه ، " ان الظنين محمد سيف اوضح أنه كان مريضاً خلال شهر رمضان فحصر إليه الشيخ خالد سيف وأيقظه، وخلال التحادث معه سمع ابن خالته عبد الحميد سيف يقول للشيخ: "أريد أن أكل" فقال له الشيخ إن عبد الحميد يريد أن يأكل، فأجابه إن في المطبخ مأكولات، و هذا كل ما حصل معه، و لم يكن أحد مع عبد الحميد، وإنه لم يسمع بشاكر العبسي إلا في وزارة الدفاع؛ و هو سلم نفسه طوعاً إلى مخابرات القبة؛ و نفى أن يكون قدّم المأوى أو المأكولات إلى جماعة فتح الإسلام؛ وقد صدر الحكم بإعلان براءته مما أسند إليه الشك و لعدم كفاية الدليل؛

وحيث انه يتبين من اوراق هذه الدعوى المحالة امام المجلس العدلي بموجب المرسوم رقم/١٥٤/ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ ، ان النيابة العامة التمييزية بدعت في حق الظنين محمدمحمود سيف بموجب ورقة الطلب رقم ٢٠٠٧/٤ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٠ واحيل امام هذا المجلس بموجب قرار الاتهام الصادر عن المحقق العدلي القاضي غسان منيف عويدات تاريخ ٢٠١٢/٧/١٩ ، لإقامته على تخبئة الاشخاص، التجرم المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ عقوبات؛

وحيث انه لأجل اعمال نص المادة ١٨٢ من قانون العقوبات، يجب أن نكون أمام الفعل الجرمي عينه، والمقصود بذلك هو وحدة الواقعة الجرمية بحيث لا يمكن ملاحقة الشخص نفسه لأجل الواقعة الجرمية عينها أكثر من مرة،



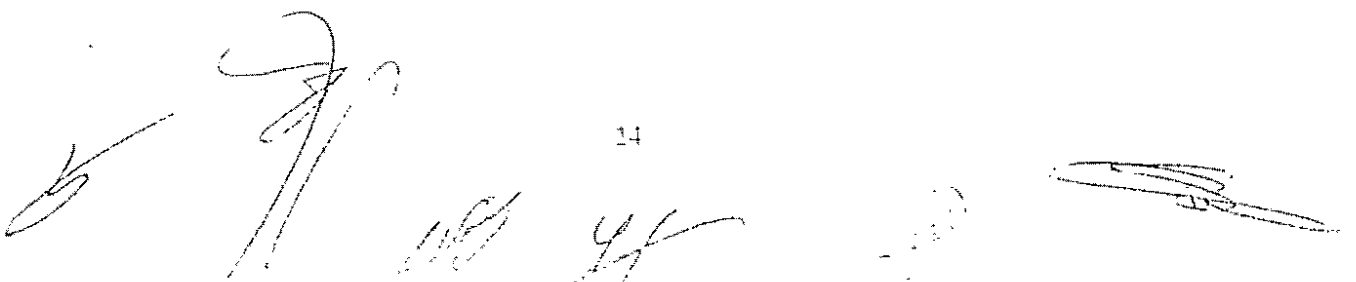
وحيث انه لدى الشؤفي في مسترجات الشرع الإلهامي الحاضر عن المحقق العبدى نعتار به أعادة
المحل بنوجه الظنين أمام المجلس الحاضر، يتبين أنه نسب إلى الظنين إقامه على تخيئة الأشخاص، كما أنه
ثبت من الحكم المنوّه اجلاء المتعلق بدعوى متفجرة انك أنه تناول الأفعال الجرمية عينها سبب الملاحظة
الحاضرة،

وحيث انه عملاً بأحكام المادة ١٨٢/عقوبات، لا يجوز ملاحظة الفعل الواحد إلا مرة واحدة، الأمر الذي
يقتضي معه ابطال التعقبات في الملف الراهن عن الظنين محمد محمود سيف لجبهة جرم التخيئة لعلة قوة
القضية المحكوم بها،

رابعاً: في القانون

حيث إنه ثابت من الوقائع المدرجة أعلاه والمؤيدة بما تقدم من أدلة، ان الظنين احمد حوران العني
أقدم على مساعدة المدعى احمد مرعي على التوراري عن وجه العدالة، مع علمه ان الاخير ارتكب جنائيات
في احداث نهر البارد، ويشكل فعله هذا الجنحة المعاقب عليها بموجب المادة ٢٢٢/عقوبات، فيدان بها،
وحيث يتبين من الوقائع ومن تقاطع الافادات، ان الظنينين محمود عبد القادر تامر، وناصر عبد
القادر تامر، أقدموا، وهما عالمان بالأمر، على مساعدة كل من ناصر اسماعيل، وفادي عادل خالد، على
التوراري عن وجه العدالة، ويشكل فعلهما هذا الجنحة المعاقب عليها بموجب المادة ٢٢٢/عقوبات، ويتتضي
ادانتيمما بها،

وحيث إنه، في ما خص الاطناء، طعان عيسى العني، ومحمد رياض الايوبي، وخالد رياض الايوبي،
فإن المجلس يرى، بما له من حق في التقدير، وفي ضوء قرينة براءة المدعى عليه حتى إثبات العكس،
وكون عبء إقامة الدليل على توافر عناصر الجريمة وشروط المسؤولية يقع على الجبهة المدعية، أن ما
سبق ضدّهم من أدلة غير كاف لإدانتيمم بجنحة المادة ٢٢٢ عقوبات، وبالتالي يقتضي إعلان براءتيمم معاً
استد اليهم في الملف الحاضر لعدم كفاية الدليل وتلك؛



بحكم المجلس العدلي بالاتفاق:

أولاً: بإدانة الاطناء احمد حوران العلي، ومحمود عبد القادر تامر وناصر عبد القادر تامر الميينة كامل هويتهم أعلاه، بجنحة المادة ٢٢٢/عقوبات وبحبس كل منهم سناً لها مدة ستة أشهر، واحساب مدة توقيف كل منهم؛

ثانياً: وبإعلان براءة كل من الاطناء طعان عيسى العلي ومحمد رياض الايوبي، وخالق رياض الايوبي الميينة كامل هويتهم أعلاه، من جنحة المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات، لعدم كفاية الدليل ولاشك؛

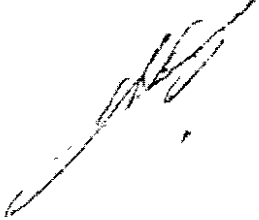
ثالثاً: وبإبطال التعقيبات بحق الظنين محمد محمود سيف في الملف الزاخر رقم ٢٦ المتفرع عن الاساسي لغير البارد لعلّة قوّة القضية المحكوم فيها؛

رابعاً: وبرّد سائر الإدلاءات والمطالب الزائدة أو المخالفة لهذا القرار؛

خامساً: وبتدريك الأظناء المحكوم عليهم بالتساوي الرسوم والذققات القانونية كافة.

حكماً صدر وجاهماً وأفهم تلقاً بحضور ممثل النيابة العامة التمييزية بتاريخ الخامس من شهر كانون الاول من العام ٢٠١٤؛

العضو (سعد)



العضو (فواز)



العضو (خداج)



الكتابة



رئيس المجلس العدلي بالإنابة



انطوني عيسى الخوري

العضو (سماحة)

